

وقال الشافعي: وأكره أن يبني على القبر مسجد وان يسوى او يصلى عليه وهو غير مسوى او يصلى إليه^(١٥).

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: يكره أن يجصص القبر وان يكتب عليه اسم صاحبه ، أو غير ذلك أو غير ذلك ، وأن يبني عليه^(١٦).

وقال أيضا: (ورأيت من الولاة من يهدم ما بني فيها ولم أر الفقهاء يعييون عليه ذلك ولأن في ذلك تضيقا على الناس)^(١٧)، (وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدا مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس)^(١٨).

وقال النووي: (ويكره تجصيص القبر والبناء والكتابة عليه ولو بني في مقبرة مسبلة هدم)^(١٩).

وقال ابن حجر المكي الهيثمي: (الكبيرة الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسادسة والسابعة والثامنة والتسعون اتخاذ القبور مساجد، وإيقاد السرج عليها، واتخاذها أوثانا، والطواف بها، واستلامها، والصلاة إليها... ثم قال

: تنبيه : عد هذه ستة من الكبائر وقع في كلام بعض الشافعية، كأنه أخذ ذلك مما ذكرته من هذه الأحاديث ووجه أخذ القبر مسجدا منها واضح لأنه -يعني النبي، (ﷺ) لعن من فعل ذلك ، وجعل من فعل ذلك بقبور صلحاءه شر الخلق عند الله يوم القيامة ، ففيه تحذير لنا كما في رواية : (يحذر ما صنعوا)^(٢٠) أي يحذر أمته بقولهم من ان يصنعوا كصنع أولئك ، فيلعنوا كما لعنوا ، واتخاذ القبر مسجدا ، معناه الصلاة عليه أو إليه ، وحينئذ فقوله : والصلاة إليها مكرر إلا أن يراد باتخاذها مساجد الصلاة عليها فقط ، نعم إنما يتجه هذا الأخذ إن كان القبر معظما من نبي أو ولي كما أشارت إليه الرواية : (إن كان فيهم الرجل الصالح) (...) ومن مثل : الصلاة عليه ، والتبرك والإعظام ، وكون هذا الفعل كبيرة ظاهرة ظاهر من الأحاديث المذكورة، وكأنه قاس على ذلك كل تعظيم للقبر: كإيقاد السرج عليه تعظيما له وتبركا به ، والطواف به كذلك، وهو أخذ غير بعيد سيما وقد صرح في

() (/) ()

() (/)

() (- /) ()

() (/) ()

() (/) .

() (/) .

() (/) .

() (/) .

الحديث المذكور أنفا بلعن من اتخذ على القبر سرجا ، وأما اتخاذها أوثانا فجاء النهى عنه بقوله (ﷺ): (

(^{٢٢}) ، أي لا تعظموه تعظيم غيركم لأوثانهم بالسجود له أو بنحوه إلى أن قال : فإن أعظم المحرمات وأسباب الشرك الصلاة عندها واتخاذها مساجد أو بناءها عليها والقول بالكراهة محمول على غير ذلك إذ لا يظن بالعلماء تجويز فعل تواتر عن النبي (ﷺ) لعن فاعله، ويجب المبادرة لهدمها وهدم القباب التي على القبور إذ هي أضر من مسجد الضرار لأنها أسست على معصية الرسول (ﷺ) لأنه نهى عن ذلك وأمر (ﷺ) بهدم القبور المشرفة وتجب إزالة كل قنديل أو سراج على القبر ولا يصح وقفه ونذره)^(٢٣).

وقال النووي: (ولا يجوز أن يطاف بقبره (ﷺ) ويكره لصاق البطن والظهر بجدار القبر قاله أبو عبيد الله الحلبي وغيره، قالوا: ويكره مسحه باليد وتقبيله بل الأدب أن يبعد منه كما يبعد منه حضره في حياته (ﷺ)).

هذا هو الصواب الذي قاله العلماء وأطبقوا عليه ولا يغتر بمخالفة كثير من

العوام وفعلهم كذلك فإن الاقتداء والعمل إنما يكون بالأحاديث الصحيحة وأقوال العلماء ولا يلتفت إلى محدثات العوام وغيرهم وجهالاتهم... ومن خطر بباله أن المسح باليد ونحوه أبلغ في البركة فهو من جهالته وغفلته لأن البركة إنما هي فيما وافق الشرع وكيف يبتغي الفضل في مخالفة الصواب)^(٢٤).

وقال البهوي: (يكره أن يضرب على القبر مظلة لأن عمر (ﷺ) رأى مظلة على قبر فأمر برفعها وقال : دعوه يظله عمله)^(٢٥).

وجاء في المنهاج وشرحه لابن حجر ما ملخصه (ويكره تجصيص القبر والبناء عليه... والكتابة عليه للنهي الصحيح عن الثلاثة، سواء كتابة اسمه وغيره في لوح عند رأسه أو في غيره، نعم بحث الأذري حرمته كتابة القرآن للامتهان بالدروس والتنجيس بصديد الموتى عند تكرار الدفن ووقع المطر وندب كتابة اسمه لمجرد التعريف به على طول السنين لا سيما بقبور الأنبياء والصالحين... قال: ليس العمل عليه الآن فإن أئمة المسلمين من المشرق للمغرب مكتوب على قبورهم، فهو عمل قد أخذ به الخلف عن السلف ويرد بمنعه هذه الكلية ويفرضها فالبناء

(/) ()

(/)

(/) ()

(/ -) ()

(/) ()

(/) ()

على قبورهم أكثر من الكتابة عليها في المقابر المسبلة كما هو مشاهد لا سيما بالحرمين ومصر ونحوهما وقد علموا بالنهي عنه، فهكذا هي، فإن قلت: هو إجماع فعلي وهو حجة كما صرحوا به قلت: ممنوع بل هو أكثرى إذ لم يحفظ ذلك حتى عن العلماء الذين يرون منعه، وبفرض كونه إجماعا فعليا فعمل حجيته كما هو ظاهر عند صلاح الأزمنة، بحيث ينفذ فيها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد تعطل ذلك منذ أزمنة، ولو بني نفس القبر لغير حاجة مما مر كما هو ظاهر إلى أن قال: وقد أفتى جمع بهدم كل ما بقرافة^(٢٦) مصر من البناء حتى قبة إمامنا الشافعي (عليه السلام) التي بناها بعض الملوك، وينبغي لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفسدة فيتعين الرفع الإمام^(٢٧).

وقال البيضاوي: كما في حاشية السيوطي على سنن النسائي: (لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم ويتوجهون إليها تعظيما لشأنهم ويجعلونه قبلة يتوجهون في الصلاة والدعاء نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم الله ومنع المسلمين من مثل ذلك وأصل الشرك إنما حدث من تعظيم القبر والتوجه إليه)^(٢٨).

وقال السويدي الشافعي: فترام يرفعونها فوق كل رفيع، ويكتبون عليها الآيات القرآنية، ويعملون لها التوابيت من خشب الصندل والعاج، ويضعون فوقها ستور الحرير المحلاة بالذهب العقيان والفضة الخالصة، ولم يرضهم ذلك حتى أداروا عليها شبابيك من الفضة وغيرها، وعلقوا عليها قناديل الذهب، وبنوا عليها شبابيك من الفضة وغيرها، وعلقوا عليها قناديل الذهب، وبنوا عليها قبابا من الذهب أو الزجاج المنقوش، وزخرفوا أبوابها، وجعلوا لها الأقفال من الفضة وغيرها خوفا عليها من اللصوص، كل ذلك مخالف لدين الرسل، وعين المحادة لله ورسوله، فإن كانوا متبعين فليظنوا إليه (عليه السلام) كيف كان يفعل بأصحابه الذين هم أفضل الأصحاب، وينظروا قبرة الشريف وما عملت الصحابة فيه)^(٢٩).

وقال النووي: (إنما نهى النبي (عليه السلام) عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجدا خوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به، فربما أدى ذلك إلى الكفر كما جرى لكثير من الأمم الحالية، ولما احتاجت الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين والتابعون إلى الزيادة في مسجد رسول الله (عليه السلام) حين كثر المسلمون، وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ومنها حجرة

()

()

(/)

() ()

عائشة-رضي الله عنهما-مدفن رسول الله (ﷺ) وصاحبيه أبي بكر وعمر-رضي الله عنهما-بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد ويؤدي إلى المحذور ثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين وحرفوهما حتى التقيا حتى لا يمكن أحد من استقبال القبر^(٣٠).

وجاء في الباعث في إنكار البدع والحوادث ص ١٠٣: (فانظروا رحمكم الله أينما وجدت سدرة أو شجرة يقصدها الناس ويعظمون من شأنها ويرجون البراء والشفاء من قبلها وينوطون بها المسامير والخرق فهي ذات أنواط فاقطعوها).

شبهة وجوابها: لقد استدلت القبورية على جواز بناء المساجد على القبور بقصة أصحاب الكهف حيث اتخذ قومهم عليهم مسجداً وأجاب عن هذه الشبهة الحافظ ابن كثير بجوابين:
الأول: أن هذا عمل الكفار والمشركين فليس بحجة.

والثاني: على فرض أن عمل المسلمين ولكن هم غير محمودين في هذا العمل^(٣١).

والحمد لله رب العالمين